



كويتاوي عبرالاي
داد كاوي بالاي لايكتيحاوي

جمهورية العراق
المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ١٦/الاحادية/تمييز/٢٠١١

الجنسية العامة - مديرية الشؤون الإدارية والمالية المرقم (٤٨٠) فسي ٢٠٠٩/١/١١
الفقرة (٢) منه وإعادة المدعي الى الخدمة وتمصيل المدعي عليه/إضافة لوظيفته المصاريف
وتأعب المحاماة حيث تبين للمحكمة بعدم وجود قيد جنائي بحق المدعي من خلال كشفي
المديرية العامة للتحقيقات الجنائية/مديرية التسجيل الجنائي المرقمين (٢٧٧٩) فسي
٢٠٠٩/٢/١٦ و (٨٥١٥) فسي ٢٠٠٩/٥/٢٠. ضمن المميز بواسطة وبمليه بالتحكم أمام
المحكمة الاتحادية العليا بموجب لائحته التمييزية المؤرخة ٢٠١١/٧/٢٧ طبقاً لنقضه
لأسباب الواردة فيها .

القرار

لدى التدقيق والمداولة من المحكمة الاتحادية العليا وجد أن الطعن التمييزي مقدم ضمن
العدة القانونية قرر قبوله شكلاً ، ولدى عطف النظر على الحكم المميز وجد أنه صحيح
وموافق للقانون ذلك ان محكمة القضاء الإداري قد أجرت تعقيباتها على ضوء قرار التفتيش
تصاغر من المحكمة الاتحادية العليا المرقم (١١/الاحادية/تمييز/٢٠١٠) في ٢٠١٠/٣/١٧
بالوصول الى السند القانوني لإعادة المدعي الى الخدمة من قبل محافظ كربلاء بتاريخ
٢٠٠٣/٦/١٨ رغم ان قانون الخدمة والقواعد لقوى الأمن الداخلي رقم (١) لسنة ١٩٧٨
نص على ان تكون إعادة الى الخدمة بمرسوم جمهوري بناء على اقتراح الوزير . وهمل
ان القانون أعلاه قد أوقف العمل به خاصة موضوع إعادة بمرسوم جمهوري ، وحيث ان
المحكمة وعلى ضوء قرار التفتيش قامت وزارة الداخلية/وكالسة السواراة لشؤون
الشرطة /مديرية الدفاعة القانونية بهذا الخصوص والتي أجات بكتابها المرقم (٣١١٩٣٠)
في ٢٠١٠/٨/١٥ ان العمل جار الآن بالأمر التبواتي لعدم وجود مرسوم جمهوري . وحيث
قد صدر الأمر التبواتي المرقم (١٤) عن رئيس مجلس الوزراء /إقتلست العلم للقوات
المنسلة وقد تضمنت الفقرة (١) فيه على إثبات تعيين ضباط الشرطة الذين نس مستحهم
الرفية من قبل سلطة الائتلاف (المنحلة) والمحافظين ، وحيث لم يتأخذ للمحكمة وجود قيد
جنائي للمدعي عليه فإن القرار الإداري المطعون فيه التصاغر من مديرية الجنسية

